ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

الفواعل غير الرسمية وآليات تأثيرها على السياسات الاجتماعية.

nformal actors as a mechanism for social policy-making

تاريخ ارسال المقال: 2017/05/02

تاريخ قبول المقال:2017/09/19 **تاريخ نشر المقال:**2018/09/30

طالب الدكتوراه*:بن سليمان عمر.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

رقم الهاتف:(0671828205)

البريد الالكتروني: amarbenslimane. ab@gmail. com

ملخص:

مع تعقد كافة مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، التي يعيش فيها المجتمع ، ومع تراكم عدد المشاكل التي يواجهها وتزايد حدتها، نتيجة لظهور العديد من المتغيرات التي تؤثر في البيئة الوطنية والمحلية، أصبح من الضروري إشراك وتسخير كافة الطاقات الحيوية التي يتمتع بها المجتمع من أجل النهوض بالسياسات الاجتماعية ، بغرض مواجهة تلك التحديات التي نجمت عن ذلك التغير. أي أن عملية صنع السياسات الاجتماعية لم تعد عملية أحادية الجانب تستدعي تدخل المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية فقط، بل أصبحت تتطلب حتمية إحلال دور الفواعل غير الرسمية كشريك أساسي في وضع تصورات حول مضمون السياسات الاجتماعية عن طريق تكريس مفهوم الشراكة كآلية لتلك العملية.

الكلمات المفتاحية :الفواعل غير الرسمية، السياسة الاجتماعية، الشراكة.

* مجال الاهتمام:السياسات العامة القطاعية.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

Abstract-

Malgré la complexité de tous les domaines de la vie économique et sociale (socio- économique) que vit la société et malgré l'accumulation d'un nombre de problèmes qu'elle affronte ainsi que le surcroît de leur gravité, dû à l'apparition de plusieurs variables qui ont affecté l'environnement national et local, faire participer et exploiter toutes les énergies vitales d'en jouit la société devient plus qu'une nécessité afin de promouvoir les politiques sociales, dans le but d'affronter tous défis résultant de ce changement. En effet l'opération concernant l'élaboration des politiques sociales n'est plus, désormais, unilatéral supposant l'intervention des entreprises officielles et les autorités locales seulement. Elle exige, en outre, la mise en relief du rôle inévitable des acteurs non officiels. Ces derniers seront considérés comme associé principal dans la mise en place des conceptions autour du contenu de ces politiques par le biais de la consécration du concept de partenariat comme étant processus de cette opération.

Mots clés: Acteurs non Officiels,La Politique Sociale, La Partenariat

مقدمة:

مع تنامي دور الدولة على المستوى الوطني و المحلي، وتزايد حجم المشكلات التي يعاني منها المجتمع، استوجب عليها ضرورة اعتماد الأسلوب التشاركي لإدارة شؤون الدولة والمجتمع، عن طريق تقاسم الدور التنموي بين المؤسسات الرسمية للدولة التي أصبحت عاجزة في بعض الأحيان عن تلبية المتطلبات المجتمعية، و اللجوء إلى فواعل أخرى غير رسمية، يتمثل دورها الأساسي في تغطية وملء الفراغ الناجم عن قصور ذلك الدور.

وفي هذا السياق يقول **مالك بن نبي:** *" تستدعي عملية تخفيض المشاكل التي تؤدي إلى التخلف الرجوع بها إلى الوحدة ، التي تمكننا من تركيز وسائل*

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

التفكير العقلي بدلا من تشتيتها، والتي يجب أن تجد ترجمتها في عمل اجتماعي حقيقي يتناول معطيات عينية ملموسة . كما يجب أن تسجل ضمن برنامج واتجاه سياسية واقعية، واعدة لأهدافها ، ومحركة لوسائلها". [1]

وهنا تبرز الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير الفواعل غير الرسمية في عملية صنع السياسات الاجتماعية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

هل يمكن تقييم مدى فعالية وكفاءة الفواعل غير الرسمية بالاستناد على تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة و هاته الفواعل؟

إلى أي مدى يمكن تحقيق التكامل بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية؟

بناءا على هذه التساؤلات تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور:

- **المحور الأول:**الإطار المفاهيمي للسياسات الاجتماعية.
- **المحور الثاني:** شبكة الفواعل غير الرسمية.
- **المحور الثالث:** الفواعل غير الرسمية كآلية لصنع السياسات الاجتماعية.
- **المحور الرابع** :تكامل الأدوار بين مختلف فواعل صنع السياسات الاجتماعية.

المحور الأول:الإطار المفاهيمي للسياسات الاجتماعية.

I. تعريف السياسات الاجتماعية:

[1] – مالك بن نبي، ***القضايا الكبرى***. دمشق:دار الفكر، 2000، ص36.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

مصطلح السياسة الاجتماعية يشير إلى وصف الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الرفاه، فهي ترتبط وتختص بكيفية معالجة وتخفيف المشاكل الاجتماعية، وتحليل نجاح أو فشل السياسات التي ترمي إلى تحسين الرفاهية، وهي معنية كذلك بدراسة مدى مأسسة و ملاءمة الهياكل والمؤسسات التي تستهدف تنفيذ السياسات الاجتماعية. [1]

II. مجالات السياسات الاجتماعية:

تتعلق السياسات الاجتماعية بدراسة الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وتعتبر الخدمات الاجتماعية هي لب موضوعها، وتشمل تلك الخدمات خمسة مجالات هامة تتمثل في: سياسات الضمان الاجتماعي، والسياسات السكنية، والسياسات التعليمية، والسياسات الصحية، وسياسات الرعاية الاجتماعية. إلى جانب أنشطة أخرى من الخدمات الاجتماعية مثل سياسات التشغيل، والسجون وغيرها. [2]

أما عن الرعاية الاجتماعية فهي تتعلق بالعناية والاهتمام بفئات معينة داخل المجتمع، كالأطفال وكبار السن ، والبالغين الذين يعانون من إعاقات جسدية أو صعوبات في التعلم، أو الذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية، بحيث يتم رعايتهم بطرق وإجراءات معينة في منازل سكنية في حضانة أو مراكز الرعاية أو البيوت الخاصة. ويتم تقديم هذه الرعاية من قبل السلطات المحلية أو الحكومية، أو القطاع المستقل(القطاع الخاص، والقطاع التطوعي). [3]

[1] Cliff Alcock and Others. Introducing Social Policy. Second Edition. London:Pearson Education Limited. 2000. p2.
[2] Ibid. p2.
[3] Ibid p264.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

III. أسباب الاهتمام بالسياسات الاجتماعية:

إن إصلاح القصور والخلل في عملية صنع القرارات السياسية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية ينبغي أن تكون عن طريق تحقيق التكامل بين الفكر العلمي الاجتماعي الواعي والعمل الفاعل. فالمجتمعات المعاصرة تواجه عدد من الأزمات الناشئة التي يجب مواجهتها من اجل إبقاء المجتمع في بيئة صالحة للعيش. فنمو السكان مثلا في جميع أنحاء العالم بدون استثناء يتزايد خارج نطاق السيطرة، ويوحي – على حسب افتراض العديد من المختصين– هذا النمو السريع بأنه سوف يقلل من نوعية الحياة. كما أنه إذا استمرت التجاوزات الصناعية في صب السموم الصناعية في الجداول والأنهار والمحيطات، وتلويث الهواء، سوف يؤدي ذلك إلى زيادة تدهور البيئة. كما أن الصراعات البشرية الموجودة في عدة مناطق في العالم، وزيادة عدد الثورات، وزيادة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغيرها، هو وضع قد يؤدي إلى عدم استقرار المجتمعات إذا لم توضع آليات لصنع القرارات الاجتماعية التي قد تساهم في حل المشكلات الطارئة قبل تحولها إلى أزمات حقيقية. [1]

IV. مراحل صنع السياسة الاجتماعية:

إن مراحل صنع السياسة الاجتماعية يمكن استعارتها من النموذج المبسط في رسم السياسات إلا أنها توفر إطارا مرجعيا للإحاطة بمراحل صنع السياسات الاجتماعية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01:دورة صنع السياسة الاجتماعية

[1] George W . Fairweather and Louis G. Tornatzky . Experimental Methods for Social Policy Research. London: Pergamon Press Ltd. 1977. p1

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

المصدر: Cliff Alcock and Others. Op. Cit. p3.

V. عوائق صنع قرارات السياسة الاجتماعية:

إن أهم مشكلة عامة قد تواجهها المجتمعات المعاصرة هي عدم ملاءمة عملية صنع قرارات السياسة الاجتماعية مع المشكلة العامة المطروحة.

وهذا يرجع إلى سببين رئيسين[1]:

1- طريقة إيجاد الحلول غير ملائمة، وتتعارض مع المشاكل المطروحة.

2- في حالة وجود حلول مجدية، قد يتم مقاومة عملية تنفيذها من قبل المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية.

ويشير علماء الاجتماع مثل "ميلز" **mills** و "روز" **rose** ، أن جميع القرارات السياسية في المجتمع الأمريكي تحدث من خلال التفاعل الحاصل بين جماعات المصالح القوية، التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات بطريقة أو بأخرى. بحيث يرى "ميلز" أن من بين هذه الجماعات توجد نخب اقتصادية- وكذلك "روز" التي تعتقد بأن هناك جماعات مصالح مثل االمؤسسة العسكرية والصناعيين- أي أن كلاهما يتفق على أن صنع السياسة الاجتماعية تتأثر بقوة

[1] Ibid. p2

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

بمثل هذه الجماعات، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في الحصول على المزيد من القوة.

فالقرارات في المجتمع كثيرا ما تخضع للضغوط السياسية من مختلف الجماعات بصرف النظر عما إذا كانت الحلول التي تقترحها بالفعل هي حل للمشاكل التي تواجه المجتمع. مثل تدهور البيئة، والاكتظاظ السكاني، وعدم المساواة الاجتماعية. فالكثير من هذه القرارات المقترحة قد لا تحسن من البيئة الاجتماعية أو المادية على الإطلاق ، بل قد تعمق و تؤزم الوضع. [1]

المحور الثاني: شبكة الفواعل غير الرسمية.

مع تعقد اختصاصات الفواعل غير الرسمية وتزايد أدوارها في المجالات المختلفة، واتساع نطاق تدخلها الجغرافي وتجاوزها للحدود الوطنية، نشأت شبكة من الفواعل غير الرسمية التي تهتم بمختلف القضايا والمشاكل سعيا منها لإيجاد الحلول لإصلاحها باستخدام وسائل التأثير المختلفة.

i) المقصود بالفواعل غير الرسمية.

في المجتمعات الإنسانية الكبيرة خاصة في الدول الحديثة، يقوم الكفاح بين منظمات متخصصة جدا، والتي تعبر عن مصالح أعضائها وأهدافهم(طبقات مجتمعية، تجمعات عنصرية، طوائف دينية، طوائف ذات مصالح خاصة وغيرها). [2]وهذه المنظمات أو المؤسسات هي عبارة عن تنظيم اجتماعي هدفه الدفاع عن فكرة معينة وضمان استمرارها. فالنقابات هدفها ضمان الاستمرار لفكرة الدفاع عن حقوق أعضائها ، مثلها مثل الوزارات والإدارات المختلفة التي

[1] Ibid. p3.

[2] – موريس دوفرجيه، ***مدخل إلى علم السياسة، (ترجمة :جمال الأتاسي، سامي الدروبي)***. دمشق:دار دمشق للطباعة و النشر والتوزيع، 1981، ص147.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

هدفها الدفاع عن فكرة معينة ، وهي تنحية المصالح الفردية أمام المصلحة العامة. [1]

فعندما نتحدث عن الفواعل غير الرسمية لصنع السياسات العامة، فإننا نتحدث عن الجهة التي تمارس دورها من خلال صفتها الشخصية وليست الرسمية. فهي تشارك في تلك العملية من خلال التأثيرات والضغوطات التي تمارسها، وتؤثر بها على الصناع الرسميين لما تحوز عليه من قوة كجماعات المصالح والأحزاب السياسية والمواطنين، والتي تشكل تأثيرا هاما في صنع قرارات سياسية ملزمة. وهذا البعد غير الرسمي، سماها "**لندبلوم**" بالسلوك المؤثر على الدستور، من خلال عدة صور كالمبادرة بالتأييد أو المعارضة، أو القضاء ، أو الرأي العام، أو التعاون أو المناقشة. [2]

وتتسم هذه القوى بالديناميكية، ومرونتها لإعادة التشكل، وتعدد وسائل اتصالها وتداخل أدوات ضغطها، واتساع نطاق عملها الجغرافي، ويقظة أعضائها للتحول من قضية إلى أخرى، والتعاضد فيما بينها لمواجهة القوى المضادة لها. وقد تضم قوى حكومية وشعبية، ومع ذلك فإنها مستقلة عن الحكومات، وتمارس عملها عبر قنوات غير مباشرة وغير رسمية، وإن كانت الحكومة تستطيع توجيه هذه الفواعل بطريقة غير مباشرة. [3]

[1] – سعاد الشرقاوي، ***النظم السياسية في العالم المعاصر، ط1***. القاهرة:دار النهضة العربية، 2007، ص91.

[2] – فهمي خليفة الفهداوي، ***السياسة العامة*** ، ط1. عمان :دار المسيرة ، 2001، ص221.

[3]–عامر خضير الكبيسي، ***السياسات العامة(مدخل لتطوير أداء الحكومات).*** القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص17.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

II) التطور التاريخي لشبكة الفواعل .

1- الدولة كفاعل أساسي وحيد.

اتجهت دول الغرب الرأسمالي بعد الأزمة العالمية سنة 1929، وتحت تأثير إسهامات "**كينز**"الاقتصادية ، إلى الدعوة إلى تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، من اجل إنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته. وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهية الاجتماعية، إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية. وقد استمر هذا الوضع طيلة فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية حتى بداية السبعينات. [1]

لقد كان التركيز في هذه المرحلة على الدولة ومؤسساتها كوحدة لتحليل السياسات العامة، وحتى الدراسات التي كانت تستهدف دراسة و تحليل دور جماعات المصالح أو الأحزاب، في القضايا المختلفة كانت تتعامل معهم ليس باعتبارهم فاعلين مستقلين، ولكن من خلال تحليل قدراتهم على التأثير في صياغة الدولة للسياسات العامة والقرارات السياسية ، فالدولة كانت دائما هي الفاعل الأساسي في مجال السياسة العامة، حتى في النظم السياسية التي تأخذ بالتعددية ، والتي عادة ما تكون السياسات العـامة فيها نتاجا للتفـاعل بين مؤسسـات الدولة والمجتمع المدني. [2] فالإيديولوجية السـائدة في تلك الفترة،

---

[1]- هويدا عدلي، ***مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة انفاق الخدمات الاجتماعية***، ندوة 14/12، بعنوان"دولة الرفاهية الاجتماعية"، المنعقدة بالإسكندرية في29/28 نوفمبر 2005، ص6.

[2] - جمعة سلوى شعراوي ، وآخرون ، ***تحليل السياسات العامة في الوطن العربي***. القاهرة:مركز الدراسات والاستشارات الإدارة العامة، 2004، ص30.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

كانت بمبرر أن الأفراد لا يحسنون القيام بالأعمال ، على نحو ما تقوم به دوائر الحكومة. [1]

وخلال مرحلة السبعينات وما بعدها بدأت أزمة النظام الرأسمالي، والتي عرفت بأزمة دولة الرفاهية، وتجلت في ضعف الأداء الاقتصادي للدول الصناعية. ففي ذلك الوقت ظهر تيار فكري محافظ ينسب هذا الوضع إلى التوسع في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وجاء نجاح حكومة "**تاتشر**"، في بريطانيا عام 1979، ثم انتخاب "**ريغان**" في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، تأييدا لمثل هذا التيار الذي يرغب في حكومة أصغر. ثم انفجرت كل مشاكل الاشتراكية، وخاصة في السنوات الأخيرة من الثمانينات، ودعمت هذا الاتجاه، وبذلك تكاتفت الظروف نحو الأخذ بإيديولوجية جديدة في السياسات الاقتصادية، . اذ بدأ يتردد الحديث عن ضرورة تحقيق التوازن المالي والنقدي ، وأيضا الإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ بنظام اقتصاد السوق والخصخصة ، وخلق المناخ الاستثماري المناسب سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي. وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن تأخذ منذ الثمانينات– وبوجه خاص في التسعينات– بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، والحد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم، وغيرها. [2]

2- التوجه نحو الفاعلين الجدد.

[1] – جون ستيوارت ميل، ***أسس الليبيرالية الحديثة***، (ترجمة:إمام عبد إمام، ميشيل متياس). القاهرة:مكتبة مدبولي، 1996، ص248.

[2] – هويدا عدلي، مرجع سابق الذكر، ص06.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

خلال مرحلة التسعينات وما بعدها ، وانتقالا إلى متطلبات القرن الواحد والعشرين، حصلت تبدلات في دور الدولة، وارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات ومنظمات القطاعين العام والخاص، فضلا عن تزايد وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، وكذلك المنظمات غير الحكومية، في صياغة السياسات العامة والقرارات وتحديد مساراتها. [1]

وقد تزامن مع ما سبق تحول آخر أطاح بالمفاهيم الكلاسيكية للتنمية، التي كانت تعتمد على دور مركزي للدولة لم تصل آثارها للمستويات المحلية والقاعدية، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي، والتركيز على إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والوصول لأفقر الفقراء. كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين، مثل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. [2]

وقد ساعد على تبلور هذه الرؤية، التغير في مفهوم السيادة ، والتسارع في الانجازات المعلوماتية، وثورة الاتصالات، والذي أدى الى بروز دور ما يسمى بالقطاع الثالث، [3] وذلك باعتباره دورا يحل محل الدولة والسوق معا في وظيفة تخصيص الموارد بصورة أكثر عدالة وكفاءة، أو ما يطلق عليه نظرية سد الفجوة، أي بمعنى ارتباط حجم هذا القطاع غير الربحي عكسيا مع الدور

[1] – خليفة فهمي الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص 30.
[2] – هويدا عدلي، مرجع سابق الذكر، ص07.
[3] – خليفة فهمي الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص 30.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

الرعائي للدولة، فإذا انحصر هذا الدور اتسع حجم القطاع، والعكس صحيح. [1] فالدولة تؤدي وظائف لم تكن تقوم بها من قبل، وتتراجع عن ثانية كانت تعتبر لها أساسية لها في السابق، وتبتكر ثالثة لم يكن لها عهد بها آنفا. وفي إطار ذلك يتزايد دور فاعلين آخرين كالمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص ، والمنظمات الدولية وغيرها. [2]

وفي هذا الإطار بدأت حركة تشجيع تأسيس المنظمات غير الحكومية على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين، بيد أن هذا التشجيع شكلته رؤى مختلفة. فقد نظرت الحكومات المحافظة في بريطانيا في الثمانينات إلى نشاط هذه المنظمات باعتباره بديلا عن الدولة ومستقلا عنها، ولذلك اعتبرت التبرعات الخاصة هي المورد الأساسي لتمويل هذه المنظمات. أما الحكومات التي لم تتراجع كلية عن أسس دولة الرفاهة الاجتماعية ، مثل ألمانيا وفرنسا، فقد شجعت منظمات المجتمع المدني ، وموّلتها على اعتبار أنها جسر يربط بين الدولة والمواطنين، بحيث يمكن ان تقدم الخدمات لهم دون أن تضطر الدولة إلى التوسع في الهيكل البيروقراطي، وبالفعل زاد إسهام هذه المنظمات في بلدان عديدة مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها، في مجالات الصحة والتعليم والثقافة ومساعدة الفقراء، فحوالي ثلاثة أرباع هذه المنظمات في هذه البلدان يتجه الى الخدمات الاجتماعية
بأنواعها. [3]

[1] – هويدا عدلي، مرجع سابق الذكر، ص08.
[2] – جمعة سلوى شعراوي و آخرون ، مرجع سابق ، ص69.
[3] – هويدا عدلي، مرجع سابق الذكر، ص08.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

وهذا كله أسهم في بلورة الاتجاهات الحديثة التي ترى أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة متجمعة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستويين المحلي والمركزي. والسياسات العامة في ضوء ذلك تعبير عن إرادة الفاعلين والمؤثرين الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منظمة صارت اليوم تعرف باسم "**شبكة السياسة**". [1]

III. وسائل تدخل الفواعل غير الرسمية.

إن أساليب عمل الفواعل غير الرسمية ، وتقنياتها متباينة تبعا لدرجة التنوع في أهدافها وفي مجالات عملها. [2] فمنظمات المجتمع المدني مثلا، تؤدي دورا هاما في التوعية ، وإثارة اهتمام الرأي بمتابعة قضايا التنمية وتقييم سياساتها، وغالبا ما تنظم أنشطة التوعية من خلال حلقات الحوار والمنتديات وحملات التعبئة، وبرامج الإعلام. وتساهم تلك العمليات في تكامل الأفكار والخبرات والمصالح التي تعنى بقضايا مختلفة. كما تساهم في التوافق حول أسس المشاركة وآليات تطبيقها، والنظم المناسبة لتمكين المؤسسات والمنظمات من التعامل معها. ولعل أهم نتيجة للتوعية في هذا الصدد هي توفير فرص التفاعل والظروف التمكينية، وتشكيل رأي عام قادر على الضغط بالوسائل السلمية والحضارية من خلال مؤسساته(خاصة منظمات المجتمع المدني)، كما يستطيع الرأي العام تحويل تلك القضايا إلى سياسات وبرامج، ومشاريع يشارك في تقييمها على قاعدة التصويب والاستدامة. [3]

[1] – خليفة فهمي الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص 30.

[2] – خضير عامر الكبيسي، مرجع سابق الذكر، ص102.

[3] – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ((الاسكوا))، دراسة "**منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسات الاجتماعية و تقييمها في بلدان الإسكوا**"، 20 جوان2011، ص08.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

وفيما يلي أهم الوسائل التي من خلالها يمكن للفواعل غير الرسمية أن تتدخل بها في الحياة السياسية والاقتصادية من اجل خدمة الشؤون العامة والخاصة للمجتمع الوطني والمحلي:

- الإقناع.
- الرأي العام.
- التهديد.
- المال. [1]
- التسوية. [2]
- المناظرات.
- أسلوب المباريات. [3]
- الإضرابات. [4]
- تبادل الخبرات والتجارب. [5]

مما سبق يتبين أن التطورات الحديثة التي شهدتها الأنظمة السياسية للدول، تبدلات في المفاهيم والرؤى التقليدية، مثل ماهية و طبيعة الدور الذي تؤديه الحكومات من خلال هيئاتها الرسمية في المجالات التنموية المختلفة، حيث أصبحت ممارسة الأدوار التنموية لا تقتصر فقط على الجهود الذاتية

[1] – قحطان أحمد الحمداني، ***المدخل الى العلوم السياسية***، ط1. عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2012، ص300و307.

[2] –موريس دوفرجيه، ***مدخل الى علم السياسة*** ، ص ص 225، 226.

[3] حامد احمد مرسي هشام، ***نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية***. القاهرة:مكتبة مدبولي، بدون سنة نشر، ص6.

[4] – سعاد الشرقاوي، مرجع سابق الذكر، ص257.

[5]– اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ((الاسكوا))، دراسة "**منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسات الاجتماعية و تقييمها في بلدان الإسكوا**"، مرجع سابق الذكر، ص10.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

للحكومات، بل أصبحت تتعداها لتشمل بذلك ادوار الفاعلين غير الرسميين مثل منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، من خلال إشراكها في ممارسة تلك الأدوار بمختلف مستوياتها الوطنية والدولية ، وذلك عن طريق تدخلها بالوسائل المختلفة التي تتراوح بين الوسائل السلمية مثل التسوية والمفاوضة، والوسائل التي تتسم بالعنف مثل التهديد.

المحور الثالث: الفواعل غير الرسمية كآلية لصنع السياسات الاجتماعية.

لقد اتفق الخبراء في المؤتمرات والندوات الدولية، على أن الشراكة في المجال التنموي هي تقاسم كل من الحكومة المركزية والمحلية بعض السلطات، مع عناصر أخرى من المجتمع، كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرهما. [1] فالجهات الفاعلة التي تتشارك مع الحكومات تؤثر في عمليات التنمية والسياسات العامة بمختلف مجالاتها الاجتماعية والاقتصادية ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تضم قطاعات الأعمال والتجارة والمهن، ومنظمات المجتمع المدني والصحافة و الإعلام، والمنظمات الدولية. [2]

إن صنع القرار يجب أن ينطوي على مشاركة حقيقية من قبل جميع الفئات المعنية. فالتغيير المقصود من وراء ذلك يجب أن يتم إدماجه في المجتمع من خلال العملية الديمقراطية المناسبة. ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري ابتكار نماذج اجتماعية جديدة وانجازها وتقييمها ، من خلال استخدام التخطيط والعمل في إطار مجموعات تشمل أعضاء المجتمع الأكثر تأثرا بالمشكلة بشكل مباشر

[1] – يسري مصطفى، ***دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة***. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2002، ص90

[2] – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا) ، ***نحو سياسات اجتماعية متكاملة للبلدان العربية***، إطار و تحليل مقارن، 2005، ص25.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

، وهذا العمل يكون بشكل تعاوني مع المسؤولين المنتخبين أو المسؤولين الإداريين المعنيين عن تطوير البرامج، وبالإضافة إلى ذلك فان العمل مع ممثلين عن مجموعة الأفراد الذين يعانون من المشكلة قد يطرح تصوراتهم حول كيفية حل هذه المشاكل. [1]

وفي هذا المحور سيتم التركيز فقط على المجتمع المدني والقطاع الخاص ، على اعتبار أنهما شركاء أساسين للمؤسسات الرسمية والهيئات المحلية في صنع السياسات الاجتماعية.

I. المجتمع المدني كآلية لصنع السياسات الاجتماعية.

1- مفهوم المجتمع المدني.

استخدمت عبارة المجتمع المدني للوهلة الأولى، للدلالة على المجتمعات التي انتقلت من حالة الطبيعة الفطرية

إلى الحالة المدنية، و التي تتمثل في وجود هيئة سياسية مستقلة عن الدولة ومؤسساتها الرسمية. [2]

ورغم تتعدد التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالمجتمع المدني، والتي تعكس غياب الاتفاق على حدود التمايز بين المجتمع والدولة وطبيعة العلاقة القائمة بينهما ، إلا أنه يمكن تقديم تعريف موجز للمجتمع المدني بأنه:"مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنّظم على نحو سلمي طوعيا. وهذا القبول الطوعي هو بالضرورة نتاج للثقافة الأم الأوسع، وثقافة قائمة بذاتها تتركز حول العمل

[1] George W. Fairweather and Louis G. Tornatzky . Experimental Methods for Social Policy Research. London:Pergamon Press Ltd. 1977. p17.

[2] الخزرجي ثامر كامل محمد ، ***النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة***، ط1. عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص105

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

الطوعي العام والمنهجي في إطار ديمقراطي. بحيث أن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات المدنية غير الساعية للوصول إلى السلطة، والتي تتوسط بين الأفراد والدولة". [1]

و منه يمكن القول أن أهم سمات المجتمع المدني، تتمثل فيما يلي[2]:

- ان المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الإجبار. أي ينظم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم، والتعبير عنها.
- يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها المؤسسات الدينية والتعليمية، والاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والروابط والأحزاب السياسية، والنوادي الثقافية.
- الدولة والنظام السياسي لازمان لاستقرار المجتمع المدني، وتمتعه بوحدته، وأدائه لوظائفه.
- ليس من الضروري أن يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فعال نظاماً ديمقراطياً، ولكنه في معظم الحالات نظام غير مطلق السلطة، ويخضع في أداء مهامه للقواعد العقلانية.
- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل في توسيع بعض عناصره، آو انتقال تأثيره إلى غيره من المجتمعات، سواء كانت هذه العناصر هي الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، أو حتى الإيديولوجيات التي بلورتها جماعات اجتماعية معينة في ذلك المجتمع.

[1] – السيد يسين ، محسن يوسف، ***مرصد الإصلاح العربي(في الإشكاليات والمؤشرات).*** الإسكندرية:مكتبة الإسكندرية، 2006، ص ص 202، 201.

[2] – ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق الذكر، ص109.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

- تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية نسبية من النواحي التنظيمية والمالية عن النظام السياسي. فهي تجسد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخله.

2- دور المجتمع المدني في صنع السياسات الاجتماعية.

إن المرحلة الجديدة من التطورات على الساحة الوطنية والمحلية، بدأت تتميز بصعود نضالات الطبقات الشعبية والتي أصبحت تتميز بتنوع كبير وإيجابي(كالحركات الاجتماعية نسائية، بيئية، ديمقراطية)، [1] فقد برزت منظمات المجتمع المدني، كفاعل رئيسي في عملية التنمية الاجتماعية، خاصة بعد النمو غير المسبوق في عددها وحجمها ومجالاتها. فعلى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 2مليون منظمة غير حكومية، وفي الهند 1مليون منظمة قاعدية، وفي أوروبا الشرقية حوالي مئة ألف منظمة، تشكلت في الفترة ما بين 1995و 1998.

وجدير بالذكر أنه رغم وجود هذه المنظمات منذ بدايات القرن التاسع عشر، واهتماماتها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أن هذه السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحولا محوريا، ونقلةً كمية ونوعية في واقع منظمات المجتمع المدني. والتي أصبحت طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة. [2]

---

[1]- سمير امين، ***الاقتصاد السياسي للتنمية(في القرنين العشرين و الواحد وعشرون)*** ، (ترجمة:فهمية شرف الدين)، ط1. بيروت:دار الفارابي، 2002، ص135.

[2] -هويدا عدلي، مرجع سابق الذكر، ص05.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

وحسب منظمات الأمم المتحدة، تمثل هيئات المجتمع المدني النسق الثالث أو القوة الثالثة بعد الحكومات والقوى السياسية. إذ تمثل الحلقات الوسيطة بين الدولة والمجتمع، بحيث تضم الجماعات المدافعة عن قضايا مصيرية، تتعلق بالانتماء والمشاركة والسلام الاجتماعي وغيرها من المواضيع الهامة. [1]

وبذلك أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها. فالانفتاح الديمقراطي فرّض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني، وطلب مساعدتها في بعث التنمية، خاصة على المستوى الاجتماعي الإنساني. ويبرز ذلك جلياً في فترة الأزمات واشتداد المشاكل.

إن الطابع التطوعي غير الرسمي لمنظمات المجتمع المدني ، سّهل عليها عملية تأطير النشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع. فتجدها تنظم حملات التحسيس والتوعية ضد أخطار حوادث المرور، وأخطار المخدرات إلى غير ذلك من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع. إذ يكلف محاربة تلك المخاطر أموال طائلة من ميزانية الدولة، وبالتالي فإنه من خلال مساهماتها في تربية المواطن وتوجيهه، فإنها تساهم في الحفاظ على الثروة البشرية التي تعد من أهم دعائم التنمية بشتى مجالاتها، خاصة في ظل تزايد الاهتمام الدولي بقضية التنمية البشرية. [2]

بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقباً لأداء وعمل الأجهزة غير الرسمية، والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات

[1] – الكايد زهير ، ***الحكمانية (قضايا و تطبيقات)***، ط1. القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص80.

[2] – هويدا عدلي، مرجع سابق الذكر، ص05.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

تدخلها، وهكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقيته. [1]

كما أنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعا في التعامل مع المشكلات. هذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، وأيضا القدرة على جذب التمويل، وأخيرا تماسكها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبّني منهج قائم على المشاركة القاعدية. [2]

II. القطاع الخاص كآلية لدعم السياسات الاجتماعية.

1- تعريف القطاع الخاص.

يشير تعريف القطاع الخاص، إلى ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي تديره ، أو تملكه الأشخاص وشركات الأموال والأفراد.

كما يعرف كذلك، بأنه ذلك القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. [3]

وعلى أساس ما سبق، يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه مجموعة المؤسسات والشركات التي تتم إدارتها أو امتلاكها من قبل الأشخاص الذين يهدفون إلى تحقيق الربح، وذلك كله بمعزل عن تدخل الدولة.

2- جوانب تدخل القطاع الخاص في السياسات الاجتماعية.

[1] – زهير الكايد، مرجع سابق الذكر، ص80.

[2] مرسي مشري، ***المجتمع المدني في الجزائر"دراسة في آلية تفعيله"***، **ملتقى التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر"واقع و تحديات"**، جامعة الشلف، الجزائر في 17/16ديسمبر 2008.

[3] غربي محمد، ***الديمقراطية و الحكم الرشيد(رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية)***، دفتر السياسة و القانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، افريل2011، ص375.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

بداية لابد الإشارة ، إلى أن النظام الاقتصادي لأي دولة يحدد الدور الذي تقوم به الإدارة الحكومية في النشاط الاقتصادي، وما ينطوي عليه ذلك في النشاط الاجتماعي. والذي ينعكس بدوره على دور القطاع الخاص، وإسهاماته في المجتمع. فعلى سبيل المثال نجد انه في ظل النظام الاشتراكي يكون دور الإدارة الحكومية واسعا إلى حدٍ كبير، بحيث تتدخل بشكل مباشر وكبير في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و نتيجة لذلك يكون دور القطاع الخاص هامشيا في التنمية. بينما في النظام الرأسمالي الذي يؤمن بالحرية الاقتصادية واعتماد نظام السوق، تكون فيه دور الإدارة الحكومية في تحمل مسؤوليات التنمية دورا محدودا، وأن دور القطاع الخاص هو الأساس في هذا النظام، مقارنة بالنظام الاشتراكي. [1]

وعلى الرغم من ذلك فإن تدخل الدولة حسب "**هايك**" في المجال الاقتصادي هو تدخل ضروري ومطلوب، لضمان النمو التلقائي للنشاط الاقتصادي، وللحيلولة دون قيام قوى معينة، كالاحتكارات والتكتلات التي من شأنها أن تعطل المسار التلقائي للتطور وتوجيهه وجهة معينة ، تحقيقا للمصالح الخاصة. [2] وبمقابل ذلك فإن تحقيق الحرية شرط ضروري تتطلب اعترافا من قبل المجتمع بأنها تحقق الصالح العام . فعندما نتحدث عن حرية العمل، فإنها تصبح أسهل تحقيقا وممارسة إذا اتفق الجميع أنها خادمة للصالح العام، غير

[1] – رايموند فروست، ***تنمية المجتمعات المتخلفة***، (ترجمة: أحمد قاسم جودة). القاهرة:دار الكرنك، 1964 ، ص76.

[2] – انطوني دي كرسبني، كينيث مينوج ، ***أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة***، (ترجمة: نصار عبد الله). القاهرة:مكتبة الأسرة، 1996، ص57.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

انه لا يمكن تقبلها بوضعها شرطا لممارسة الإنسان الفرد حريته في العمل ، بما يتعدى ويتعارض مع حرية الآخرين. [1]

وبذلك يمكن القول، أن ترك الحرية المطلقة يضر بمصالح المجتمع بخدمة مصالح فئة على أخرى، كما أن تدخل الحكومة في تفاصيل اقتصاد الدولة لا يحقق الغرض منه، فالحكومات تخلق صعوبات كبيرة لنفسها ولمجتمعها، حينما تحاول الإشراف على كل جزئية في الاقتصاد، وبذلك يجب عليها أن تقتصر في عملها في الشؤون الاقتصادية بالاعتماد على عدد قليل من القرارات الهامة. لذلك توجهت دول كثيرة مؤخرا نحو اقتصاديات السوق، وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص من خلال آليات الخصخصة، وإدخال مفاهيم وأساليب إدارة الأعمال في إدارة الخدمات الحكومية، لتوفير تكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين من القطاع الحكومي، إضافة إلى تقليص النفقات للمشاريع الخدمية التي تقوم بها الإدارة الحكومية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، [2]فكل هذا قد ساهم بشكل كبير في فتح المجال أمام القطاع الخاص مقابل تراجع الدولة، وذلك لأن القطاع الخاص قد اعتبر شريكا أساسيا بالنسبة للدول التي تحتاج إلى أصلاح منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال والخبرة، والمعرفة و التِقَانَة، لتجسيد عمليات التنمية بمختلف مستوياتها ومجالاتها، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم. [3]

[1] – ملحم قربان، ***الواقعية السياسية***، ط2. بيروت:المؤسسة الجامعية، 1981، ص267.

[2] – زهير الكايد، مرجع سابق الذكر، ص62.

[3] – غربي محمد، مرجع سابق الذكر، ص375.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

وفي الأخير يمكن القول إن القطاع الخاص يلعب دورا هاما في دعم السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، من خلال مساهماته عن طريق دفع الضرائب، والتي تعد من مصادر التمويل الأساسية، وهي الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة، والتي بدورها تستخدمها لأغراض الإنفاق والاستثمار ، والذي يساعد على تحقيق التنمية، ويرفع من معدل نمو الناتج ، ونمو تراكم رأس المال.

وبذلك تعتبر الضرائب أداة تحفيزية من خلال ما يلي:

- أن الامتيازات الضريبية، والحوافز المالية تمثل وسائل لتحفيز المشروعات الخاصة، وهذا هو الجانب الاستثماري للضرائب.
- –تعبئة الموارد المالية لتمويل الإنفاق العام. فالتقدم الاجتماعي والاقتصادي في الدولة، يعتمد على قدرة الحكومة على توليد إيرادات كافية لتمويل برنامجها الإنمائي، والذي يشمل تقديم الخدمات العامة(كالصحة، والتعليم، النقل، الاتصالات، تشييد البنى التحتية، . .). [1]
- كما يساهم القطاع الخاص في تخفيف معدلات البطالة في المجتمع ، من خلال التوسع في المجالات المختلفة، كمجال الخدمات الاجتماعية، مثل رعاية المسنين، ورياض الأطفال، والخدمات الصحية والأمن الشخصي والسياحة، . . وغيرها من الخدمات الاجتماعية. [2]

[1] دحام إلهام وحيد ، ***العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية وأثرها على التنمية الاقتصادية***، ط1. أربيل: مطبعة الثقافة، 2012، ص103.

[2] – رمزي زكي، ***الاقتصاد السياسي للبطالة)***، سلسلة عالم المعرفة، عدد226، اكتوبر1998، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ص430.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

لذلك فإن السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية لا يمكن فصلهما، فعند صنع السياسة الاجتماعية فنحن بحاجة إلى اهتمام دقيق بالوضع الاقتصادي الذي من خلاله يتم تمويلها. فاستخدام الضرائب كأداة لتحفيز القطاع الخاص من شأنه أن يكون في صالح السياسات الاجتماعية، والشكل (02) التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): الأثر غير المباشر للضرائب على الفقر

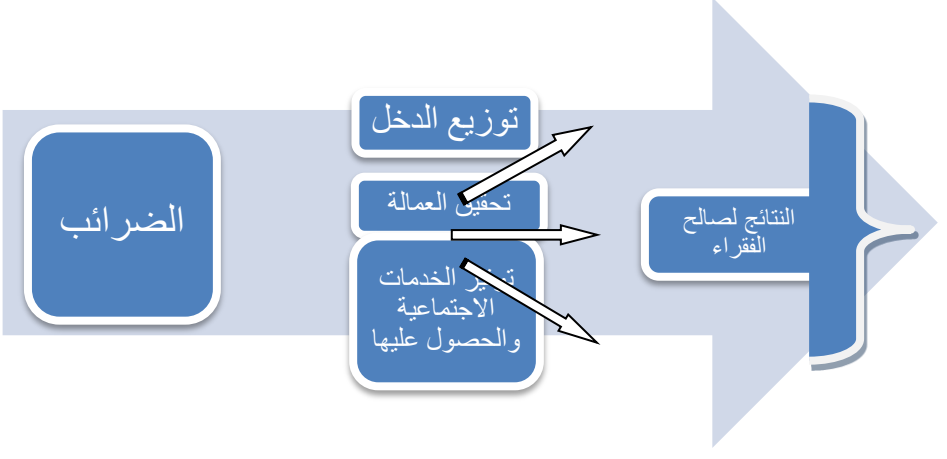

المصدر:Enrique Delamonia and Santosh Mehrota. **How Can the Financing of Social Services Be Made Pro-Poor ?. In Financing Social Policy :Mobilzing Resouces For Social Policy**. Edited By Katja Hujo and Shea Mcclanahan. London: Palgrave Macmillan. 2009. p106

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

المحور الرابع :تكامل الأدوار بين مختلف فواعل صنع السياسات الاجتماعية.

I. علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني.

إن بروز العديد من المشكلات الواقعية منذ نهاية سبعينات القرن العشرين أدى إلى إدماج جماعات المصالح في جهاز اتخاذ القرار للدولة الحديثة وتحقيق السلام الاجتماعي، من خلال إدماج اتحادات العمال ومجالس الإدارة والمنظمات الحكومية في صنع السياسات الاجتماعية، بما يضمن مشاركة رجال الأعمال والعمال وصانعي السياسات العامة في توفير الضمان الاجتماعي، وتحقيق الإصلاح المؤدي إلى رفاهية المجتمع، فقضايا التعليم وقضايا التغيير الاجتماعي أصبحت تتطلب تحديد أي الجماعات الاجتماعية التي يجب أن يبقى التشاور معها عند وضع سياسة معينة، وغيرها من الموضوعات. [1]

ولأن المجتمع المدني يتمتع بقدر من الاستقلالية في علاقاته مع الدولة في الدول الحديثة ، فقد أصبح بنية معقدة ومقاومة للاقتحامات المفجعة للعامل الاقتصادي المباشر(الأزمات . الكساد. . . . .) ، حيث أنه يشكل تحصينات دائمة قادرة على الدفاع والمقاومة بشكل فعال عن الدولة والمجتمع. [2]

إن لمعظم المنظمات التطوعية علاقة بالدولة بإحدى طريقتين أو بكلتيهما معا: الأولى أنها تقدم خدمات إلى المجتمع بالتعاون مع الحكومة ، وغالبا كمتعهدين لها، فمثلا تقدم "*جمعية الخدمة التطوعية الملكية للمرأة*" في بريطانيا وجبات

---

[1] –نصر محمد عارف، ***الاتجاهات المعاصرة في السياسات المقارنة(التحول من الدولة الى المجتمع و من الثقافة الى السوق)***، ط1. عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006، ص19.

[2] – توفيق المديني، ***المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي***. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997، ص159.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

لعملاء دوائر الخدمات الاجتماعية، وتقوم "*عصبة الأصدقاء*" بدعم مستشفيات خدمة الصحة من خلال جمع تبرعات إضافية لمعدات الاختصاصيين، كما تتمتع "*الجمعية الوطنية لمنع القسوة على الأطفال*" بسلطات قانونية خاصة في عملها لحماية الأطفال ، وتقوم بتمويل المجالس المحلية بمكتب شورى يديره متطوعون. [1]

أما الطريقة الثانية ، فهي ممارسة الضغوط على الحكومة ، بما يقود السلطة إلى العمل من أجل التأثير في البنى الاقتصادية والاجتماعية بغية توجيهها نحو توازن جديد، فتتم مراقبة الاقتصاد بطريقة تضمن التوفيق بين الأهداف الجماعية والمصلحة الفردية ، وتتم مراقبة الملكية يضمن وظيفتها الاجتماعية، كما أنها تسعى للضغط على الدولة لسن قانون ما ، أو للإنفاق المال على قضايا مفيدة لعملائها. [2]

ويؤدي تقديم الخدمات إلى خبرات مفيدة، فقد تحصلت منظمة "*أوكس فام*" و"*أطباء بلا حدود*"على خبرة واسعة في العمل التنموي في دول العالم الثالث ، كما يمكنها توفير المعلومات عن أنواع المشاكل ، والتي من خلالها يمكن الضغط على الحكومات لزيادة مساعداتها . [3]

وفي الأخير يمكن القول إن مفهومي الدولة والمجتمع المدني مفهومان متكاملان إذ لا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته في التنمية والتقدم دون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية وتعمل على فرض القانون

[1] – ستيفن دي تانسي، ***علم السياسة(الأسس)***، (ترجمة رشا جمال)، ط1. بيروت:الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2012، ص345.

[2]–عصام سليمان، ***مدخل الى علم السياسة***، ط2. بيروت:دار النظال للطباعة و النشر و التوزيع، 1989 ، ص226.

[3] – ستيفن دي تانسي، مرجع سابق الذكر، ص346.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

حيث يرى "**كود**" أستاذ القانون في جامعة شيكاغو الأمريكية في كتابه **(قواعد عامة لمجتمع حر)**، أنه يمكن التوفيق بين الحرية الفردية والمصلحة العامة. فالعلاقة بين المجتمع المدني والجهات الحكومية في أي دولة في العالم من المفترض أنها ليست علاقة تنافس بل علاقة مبنية على أسس متكاملة من التعاون والترابط لان دور الطرفين مكمل لدور الأخر . كما أن الأسس التنموية التي يبني عليها كلا الطرفين أفكاره وأهدافه تصب في مصلحة المجتمع ، لان تعاونهم مبني على الرقي وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في البلاد، بالإضافة إلى تنمية مهارات الأفراد في أداء الخدمات للمواطنين في جميع مجالات الخدمة الاجتماعية. [1]

II. علاقة الدولة بالقطاع الخاص.

إن الشراكة مابين الدولة ممثله في القطاع العام وما بين والقطاع الخاص، بات أمرا ضروريا في عصر المضاربة الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل، الذي نشهده في القرن الواحد والعشرين. حيث أكد الدكتور"**مجدي اسكندر**" المستشار الاقتصادي بالبنك الدولي على أهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص كمنهج جديد للسياسة الإنمائية. [2]إذ يتزايد عدد البلدان التي اعتمدت مبدأ الشراكة ، بين القطاعين العام والخاص خاصة لتشجيع القطاع الخاص، على توفير أصول البنية التحتية والخدمات القائمة على أساسها.

وتشير تجارب البلدان المختلفة إلى أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية "كالنقل" هي المرشحة في العادة للشراكة ، بين القطاعين الخاص والعام ، أكثر

[1] – خليل احمد العيد فهمية، ***الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني***، ورقة عمل مقدمة في اطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول "**هيئات المجتمع المدني و التنمية الوطنية**"المنعقد في 10و 11 ابريل 2006 بالكويت، ص16.

[2] – وليد ناجي الحيالي، ***دراسة بحثية حول البطالة***، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمرك ، ص26.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية "كالرعاية الصحية و التعليم" ، وذلك لأسباب ثلاث:

أولا: أن المشاريع التي تتعلق بالسلامة المالية وتعالج اختناقات واضحة في مسار البنية التحتية ، مثل مشاريع الطرق والسكك الحديدة والموانئ والطاقة هي على الأرجح المشاريع ذات معدلات العائد المرتفع وبالتالي تتمتع بالجاذبية للقطاع الخاص .

ثانيا:أن رسوم الاستخدام غالبا ما تكون مجدية ومحبذة اكثر من مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.

ثالثا: أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية ، عادة ما تحظى بأسواق أكثر تطورا تجمع بين التشييد وتوفير خدمات ذات الصلة(مثل بناء وتشغيل وصيانة طريق برسوم مرور) مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية. [1]

إن إدارة الشؤون المحلية الخالصة بواسطة سكان المنطقة، وإدارة المشروعات الصناعية الكبرى بواسطة اتحاد من المتطوعين لتدبير مواردها المالية ، يسمح بتحقيق النمو بالشخصية الفردية واستقلالها وتنوع أساليب السلوك. فجميع أعمال الحكومة تتجه إلى اتخاذ نمط واحد في أي مكان ، أما أعمال الأفراد والجماعات فهي على العكس ، تميل إلى تنويع التجارب، واكتساب الكثير من الخبرة. [2]وهذا لا يعني أن الحاجة إلى مزيد من المشاركة من قبل القطاع الخاص بالضرورة ، هو إلغاء لدور القطاع العام، بل على هذا

[1] – أسيمينا كامينيس، ***الاستثمار العام و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص***، سلسلة قضايا اقتصادية، عدد 40. واشنطن:صندوق النقد الدولي، 2007، ص08.

[2] – جون ستيوارت ميل، مرجع سابق الذكر، ص249.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

الأخير أن يستمر في تمويل المشاريع التي تتسم بالمخاطرة والتي لا تجذب استثمارات القطاع الخاص. [1]

كما لا يجب أن يمتد القطاع العام لوحده ليشمل مجالات اقتصادية مهمة "مثل فرنسا حيث يغطي القطاع العام (المناجم ، الغاز، الكهرباء ، الاتصالات وغيرها من المجالات) ، لأنه بذلك سوف يمتلك وسائل تسمح له ليس فقط بأن يكون مستقلا عن القطاع الخاص، بل أيضا أن يؤثر عليه بدوره. [2]

وبالتالي، فإن تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص تكون عن طريق عقد شراكات بين المشاريع التي تجمع بين مؤسسات القطاع العام والخاص . وفي وجه آخر، أن تكون عن طريق تقاسم الأدوار عن طريق تحديد المجالات التي تمكن القطاع الخاص أن يستثمر فيها مقابل تراجع الدولة عنها والعكس بالنسبة للدولة وبذلك تكون هناك موازنة بين الحوافز والمخاطر.

III. الشراكة بين القطاع المدني والقطاع الخاص.

على اعتبار أن منظمات المجتمع المدني هو قطاع لا يسعى إلى تحقيق الربح فإن ذلك، يثير بالضرورة تساؤل حول، ما هي مصادر التمويل الذي تتحصل عليه منظمات المجتمع المدني من اجل أداء أنشطتها؟ وبمقابل ذلك ، فإن القطاع الخاص هو قطاع يسعي إلى تحقيق الربح، ما يثير تساؤل آخر، لماذا تقوم مؤسسات القطاع الخاص بتمويل منظمات المجتمع المدني؟

[1] –حسان خضر، ***خصخصة البنية التحتية*** ، دورية جسر التنمية ، عدد18، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، جويلية2005، ص09.

[2] –موريس دوفرجيه، ***المؤسسات السياسية و القانون الدستوري(الأنظمة السياسية الكبرى)***، (ترجمة: جورج سعد)، ط1. بيروت: الدار الجامعية، 1992، ص170.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

إن إيجاد قطاع مدني قوي ومستقل ، يعتمد جزئيا على تمويل متنوع المصادر (بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية)، بيد أن الاعتماد الزائد على التمويل الخارجي أو الحكومي ينبغي تجنبه ، في حين ينبغي تشجيع التمويل الخاص المحلي وما شابهه من دعم ، ويشمل الدعم الخاص التحويل الوارد من الأفراد وقطاع الأعمال ، كما تشمل جهود المتطوعين من الأفراد وهذا ما يمكن تشجيعه ، من خلال دعم قطاع الأعمال بما يسمح به من إطلاق العمل التطوعي بين حين و آخر ، وأن شراكة قوية تقوم بين قطاع الأعمال ، وبين المجتمع المدني هي شراكة مفيدة لكلا الجانبين . فالمنظمات المدنية يمكنها الحصول على المال أو السلع أو الخدمات من قطاع الأعمال ، وبالمقابل يمكن لمؤسسات الأعمال التمتع بصفة المواطنين العامين المسؤولين وليس مجرد آلات تجني الأرباح .

وهناك طريقة أخرى تمكن لمؤسسات الأعمال والمنظمات المدنية التعاون من خلالها، ألا وهي رعاية أنشطة المنظمات المدنية ، ففي العلاقة الرعائية يمول قطاع الأعمال مصورة نموذجيا مشروعا أو فعالية تقوم بها المنظمة المدنية سعيا للحصول على الاعتراف العام والمنافع الضريبية مثلا يمكن أن يدعم قطاع الأعمال منظمة مدنية بغرض الترويج لصورته واسمه مثلا ، وفي المقابل تتحصل المنظمة على تمويل خاص . [1](مثلا قام دافعي ضرائب الرياضيين في انجلترا سنة 1833 ، بدفع عدة ملايين لتعويض أصحاب العبيد في جمايكا ، ليحرروا عبيدهم).

[1] – ليون اي ايريش ، وآخرون، ***دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني***(ترجمة:محمد احمد شومان)، ط1، نيويورك:معهد المجتمع المنفتح، 2007، ص66.

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

وعليه فإن هناك نقاط التقاء بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص ، والتي تسمح بتحقيق التكامل من خلال رعاية وتمويل القطاع الخاص لمنظمات المجتمع المدني بغرض تحقيق الأرباح، بطريقة غير مباشرة ، في مقابل حصول منظمات المجتمع المدني على موارد تسمح لها بمزاولة أنشطتها ، بمعزل عن تدخل الدولة والجهات الأجنبية المانحة .

وفي الأخير، يمكن ذكر جوانب قوة وضعف كل قطاع في المجال الاجتماعي والمجالات الأخرى، من خلال الجدول الأتي :

الجدول رقم 01:جوانب قوة وضعف كل قطاع(القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الثالث)

الخصائص المدروسة	خاص	عام	ثالث
-الاستقرار.	عالية	منخفضة	متوسطة
-القدرة على معالجة قضايا خارج المهمة المركزية	عالية	منخفضة	متوسطة
-المناعة ضد المحاباة	عالية	متوسطة	منخفضة
-القدرة على الاستجابة للظروف المتغيرة بسرعة.	منخفضة	عالية	متوسطة
-القدرة على التجديد	متوسطة	عالية	متوسطة
-السبيل إلى استنساخ النجاح	منخفضة	عالية	متوسطة

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

-الميل إلى التخلي عن ما هو مهجور أو مهمل . -الاستعداد للمخاطرة. -الاستعداد لتوليد رأس مال. -الخبرة المهنية. -القدرة على التقاط اقتصاديات واسعة النطاق.	منخفضة منخفضة متوسطة متوسطة متوسطة	عالية عالية عالية عالية عالية	متوسطة متوسطة منخفضة متوسطة منخفضة
-القدرة على الوصول إلى سكان متنوعين. -الرحمة والالتزام -المعالجة الكلية للمشكلات -القدرة على توليد الثقة	منخفضة متوسطة منخفضة متوسطة	متوسطة منخفضة منخفضة منخفضة	عالية عالية عالية عالية

المصدر:ديفيد اوزبورن ، تيد غايبلر، ***إعادة اختراع الحكومة***، (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. الرياض:مكتبة العبيكان، بدون سنة نشر، ص401.

والجدول التالي كذلك ، يبين المجالات الأنسب لكل قطاع:

الجدول رقم 02:مجالات فاعلية وعدم فاعلية لكل قطاع(القطاع العام، القطاع الخاص، القطاع الثالث) .

الأنسب الى كل قطاع	عام	خاص	ثالث
-إدارة السياسة	فاعل	غير فاعل	حسب السياق
-العمليات التنظيمية	فاعل	غير فاعل	حسب السياق
-تحقيق الإنصاف	فاعل	غير فاعل	فاعل
-منع التمييز	فاعل	حسب السياق	حسب السياق
-منع الاستغلال	فاعل	فاعل	فاعل
-تعزيز التماسك الاجتماعي	فاعل	فاعل	فاعل
-المهمات الاقتصادية	غير فاعل	فاعل	حسب السياق

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

-المهمات الاستثمارية -توليد الأرباح -تشجيع الاكتفاء الذاتي	غير فاعل غير فاعل غير فاعل	فاعل فاعل فاعل	حسب السياق غير فاعل حسب السياق
-المهمات الاجتماعية -المهمات التي تتطلب عملا تطوعيا -المهمات التي لا تولد ربحا يذكر -تشجيع المسؤولية الفردية -تعزيز المجتمع -تشجيع الالتزام برفاهية الآخرين	حسب السياق حسب السياق حسب السياق غير فاعل حسب السياق حسب السياق	غير فاعل غير فاعل غير فاعل حسب السياق غير فاعل غير فاعل	فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل فاعل

المصدر: ديفيد اوزبورن ، تيد غايبلر، مرجع سابق الذكر، ص 402.

الخاتمة:

إن تجسيد مفهوم الشراكة بين مختلف الفواعل ، ولاسيما الفواعل غير الرسمية عندما تعجز الأجهزة الحكومية والهيئات المحلية عن الوفاء بكافة احتياجات ومتطلبات المجتمع ، يستدعي بضرورة الحال توحيد الجهود من أجل خدمة السياسات الاجتماعية عن طريق مراكمة التجارب والخبرات بين مختلف فواعل صنع السياسات الاجتماعية، وتأدية دور تكاملي تتقاسم وتتبادل فيه الأدوار لما يؤدي إلى توفير الفرص المتساوية وتوسيع الخيرات والبدائل المختلفة والمتعددة من أجل مواجهة التحديات والرهانات التي تفترضها التغيرات الحاصلة في البيئة المحلية والوطنية والدولية .

إذ أنه مما سبق يتبين أن القطاع الخاص كفاعل أساسي في دعم السياسات الاجتماعية يستطيع تكوين رأس المال ويولد الدخل للأفراد، أما منظمات

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

المجتمع المدني فتعتبر الرأس المال الاجتماعي التي تعمل كتحصينات دائمة للمجتمع، أما الدولة بمؤسساتها الرسمية المختلفة فتستطيع توفير وتهيئة الإطار التشريعي الذي تتحرك ضمنه تلك الفواعل.

وعليه فإنه ينبغي ما يلي:

–على الدولة أن تخلق وتقدم الحوافز الضرورية لإثارة دافعية الفواعل غير الرسمية نحو إصلاح ومساندة القضايا العامة التي تهم المجتمع.

- ينبغي على الفواعل غير الرسمية أن تحاول فهم طبيعة المتغيرات البيئية ، وما تحتويه من نقاط القوة والضعف، وكذا الفرص والتحديات التي قد تواجهها، وذلك من اجل صياغة سياسات اجتماعية تتسم بالمرونة للتعامل مع للمشكلات التي يعاني منها المجتمع ، وتفادي المعوقات التي يمكن تحدث.

- تخفيف القيود القانونية على الممارسات الشرعية للفواعل غير الرسمية من طرف الأجهزة الرسمية، عن طريق توفير الحرية في تأسيسها واعتمادها، والترخيص لأنشطتها بتبسيط إجراءات الحصول على الموافقة. إذ أن هذا لا ينفي وجوب توافرها على الشروط القانونية والموضوعية في تأسيسها، كما لا يمنع ذلك من مراقبة ومتابعة نشاطاتها، بما يتلاءم مع مصلحة المجتمع.

- تسهيل حصول الفواعل غير الرسمية ، على الموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتها. سواء بالنسبة للمجتمع المدني المحلي، عن طريق السماح له بالقيام بالأنشطة الاقتصادية المحلية التي توفر له قيم مالية رمزية بحيث تجنبها الاعتماد على المنح ، والهبات من الجهات المانحة، أو الدولة بما يترتب عليها من الحد من استقلاليتها. وكذا بالنسبة للقطاع الخاص عن طريق تسهيل عملية حصوله على القروض بدون فوائد ، وتقديم المساعدات المالية والتقنية

ISSN: 1112-4210
EISSN: 2588-2139

والفنية له، إلى جانب منحها الامتيازات الضريبية دون تمييز، بما يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار الاجتماعي.

- اعتماد مبدأ الشفافية في تعامل الفواعل غير الرسمية مع الحكومة والهيئات المحلية، بما يتيحه من انسياب المعلومات وتبادلها. الأمر الذي يؤدي إلى مساعدة هذه الفواعل بصياغة استراتيجيات وخطط وبرامج عمل، مبنيّة على أساس نظام معلوماتي موثوق في مصداقيته.

- الحد من تعقد الإجراءات الإدارية والسلوكيات السلبية في الإدارة، والتي قد تعرقل عملية الترخيص لمشاريع القطاع الخاص أو اعتمادها . أو حرية عقد الاجتماعات والملتقيات التي تنظمها مختلف هيئات المجتمع المدني.

- إشراك مختلف الفواعل غير الرسمية في عملية التخطيط ، التي تقوم بها الهيئات المحلية. بما يسمح من خلق فرص التشاور والحوار وتبادل الخبرات، وتوسيع الخيارات واختيار البدائل المناسبة، والتي تعبر عن طموحات وأولويات تنمية المجتمع المحلي ، وذلك على حسب ظروف وخصوصية كل منطقة.

- ضرورة التخلي عن المبادرات الفردية ، سواءً من طرف الهيئات المحلية أو الفواعل غير الرسمية. ومحاولة إرساء اطر للشراكة بين مختلف فواعل التنمية المحلية، عن طريق تحديد ادوار كل فاعل بدقة وعلاقاتهم ببعضهم البعض، وتنظيمها ووضع لوائحها، بما يسمح بدمج كل الأدوار التنموية في إطار مؤسس ومنظم يحقق المصلحة المشتركة.

المصادر و المراجع:

I. الكتب:

باللغة العربية:

1. –السيد يسين ، محسن يوسف، ***مرصد الإصلاح العربي(في الإشكاليات والمؤشرات).*** الإسكندرية:مكتبة الإسكندرية، 2006.
2. أمين سمير ، ***الاقتصاد السياسي للتنمية(في القرنين العشرين و الواحد وعشرون)*** ، (ترجمة:فهمية شرف الدين)، ط1. بيروت:دار الفارابي، 2002.
3. انطوني دي كرسبني، كينيث مينوج ، ***أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة***، (ترجمة: نصار عبد الله). القاهرة:مكتبة الأسرة، 1996.
4. بن نبي مالك ، ***القضايا الكبرى***. دمشق:دار الفكر، 2000.
5. توماس شيلينج ، ***إستراتيجية الصراع،*** (ترجمة:نزهت طيب ، أكرم حمدان)، ط1. بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
6. جون ستيوارت ميل، ***أسس الليبيرالية الحديثة*** ، (ترجمة:إمام عبد إمام، ميشيل متياس). القاهرة:مكتبة مدبولي، 1996.
7. حامد احمد مرسي هشام ، ***نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية(مع التطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي)***. القاهرة:مكتبة مدبولي، بدون سنة نشر.
8. الحمداني قحطان أحمد ، ***المدخل الى العلوم السياسية***، ط1. عمان:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012.
9. الخزرجي ثامر كامل محمد ، ***النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة(دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة)***، ط1. عمان: دار مجدلاوي، 2004.
10. دحام إلهام وحيد ، ***العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية وأثرها على التنمية الاقتصادية***، ط1. أربيل: مطبعة الثقافة، 2012.
11. ديفيد اوزبورن ، تيد غايبلر، ***إعادة اختراع الحكومة***، (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي). الرياض:مكتبة العبيكان، بدون سنة نشر.
12. رايموند فروست، ***تنمية المجتمعات المتخلفة***، (ترجمة: أحمد قاسم جودة). القاهرة:دار الكرنك، 1964 .

13. ستيفن دي تانسي، ***علم السياسة(الأسس)***، (ترجمة رشا جمال)، ط1. بيروت:الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2012.
14. الشرقاوي سعاد ، ***النظم السياسية في العالم المعاصر، ط1***. القاهرة:دار النهضة العربية، 2007.
15. شعراوي جمعة سلوى ، وآخرون ، ***تحليل السياسات العامة في الوطن العربي***. القاهرة:مركز الدراسات والاستشارات الإدارة العامة، 2004.
16. عارف نصر محمد ، ***الاتجاهات المعاصرة في السياسات المقارنة(التحول من الدولة إلى المجتمع و من الثقافة إلى السوق)***، ط1. عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.
17. عصام سليمان، ***مدخل الى علم السياسة***، ط2. بيروت:دار النظال للطباعة و النشر والتوزيع، 1989.
18. الفهداوي فهمي خليفة ، ***السياسة العامة*** ، ط1. عمان :دار المسيرة ، 2001.
19. قربان ملحم ، ***الواقعية السياسية***، ط2. بيروت:المؤسسة الجامعية، 1981.
20. الكايد زهير ، ***الحكمانية (قضايا و تطبيقات)***، ط1. القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
21. الكبيسي عامر خضير ، ***السياسات العامة (مدخل لتطوير أداء الحكومات)***. القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية:2008.
22. ليون اي ايريش ، وآخرون، ***دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني***(ترجمة:محمد احمد شومان)، ط1، نيويورك:معهد المجتمع المنفتح، 2007.
23. المديني توفيق ، ***المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي***. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997.
24. موريس دوفرجيه، ***مدخل إلى علم السياسة، (ترجمة : جمال الأتاسي، سامي الدروبي)***. دمشق:دار دمشق للطباعة و النشر و التوزيع، 1981.
25. ـــــ ـــــ، ***المؤسسات السياسية و القانون الدستوري(الأنظمة السياسية الكبرى)***، (ترجمة: جورج سعد)، ط1. بيروت: الدار الجامعية، 1992.
26. يسري مصطفى، ***دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة***. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2002.

باللغة الاجنبية:

1. Cliff Alcock and Others. Introducing Social Policy. Second Edition. London:Pearson Education Limited. 2000.
2. Enrique Delamonia and Santosh Mehrota. How Can the Financing of Social Services Be Made Pro-Poor ?. In Financing Social Policy :Mobilzing Resouces For Social Policy. Edited By Katja Hujo and Shea Mcclanahan. London: Palgrave Macmillan. 2009. p106
3. George W . Fairweather and Louis G. Tornatzky . Experimental Methods for Social Policy Research. London:Pergamon Press Ltd. 1977. p2.

المقالات:

1. خضر حسان ، ***خصخصة البنية التحتية*** ، دورية جسر التنمية ، عدد18، جويلية2005، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
2. رمزي زكي، ***الاقتصاد السياسي للبطالة، (تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)***، سلسلة عالم المعرفة، عدد226، اكتوبر1998، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت.
3. غربي محمد، ***الديمقراطية و الحكم الرشيد(رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية)***، دفتر السياسة و القانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، افريل2011.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. عدلي هويدا ، ***مؤسسات المجتمع المدني و تأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية***، ندوة 14/12، بعنوان"دولة الرفاهية الاجتماعية"، المنعقدة بالإسكندرية في29/28 نوفمبر2005.
2. فهمية خليل احمد العيد ، ***الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني***، ورقة عمل مقدمة في اطار مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول "**هيئات المجتمع المدني و التنمية الوطنية**"المنعقد في 10و 11 ابريل 2006 بالكويت.
3. مشري مرسي ، ***المجتمع المدني في الجزائر"دراسة في الية تفعيله***"، **ملتقى التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر"واقع و تحديات**"، جامعة الشلف، الجزائر في 17/16ديسمبر 2008.

الدراسات والابحاث:

1. أسيمينا كامينيس، ***الاستثمار العام و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص***، سلسلة قضايا اقتصادية، عدد 40. واشنطن:صندوق النقد الدولي، 2007.

2. الحيالي وليد ناجي ، ***دراسة بحثية حول البطالة***، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمرك .
3. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا) ، ***نحو سياسات اجتماعية متكاملة للبلدان العربية***، إطار و تحليل مقارن، 2005.
4. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ((الاسكوا))، دراسة "**منظمات المجتمع المدني في متابعة السياسات الاجتماعية و تقييمها في بلدان الإسكوا**"، 20 جوان2011.